

المواكبة الاقتصادية توقعات سوق الطاقة العالمي

الموضوع

أصدر البنك الدولي تقريره عن توقعات أسواق السلع في العالم في تشرين الأول من العام 2022، وشمل التقرير سلع عدّة وهي الطاقة والغذاء والأسمدة والنحاس والألومنيوم. ويركّز هذا العدد على توقعات سوق الطاقة العالمي.

انخفضت أسعار الطاقة عن مستوياتها المرتفعة القياسية في وقت سابق من عام 2022 وسط تباطؤ النمو العالمي والمخاوف من ركود عالمي محتمل. كانت الأسعار متقلّبة للغاية مع اختلاف واسع بين سلع الطاقة المختلفة كل على حدة. فقد انخفضت أسعار خام برنت من 120 دولارًا للبرميل في حزيران إلى 90 دولارًا للبرميل في أيلول. ووصلت أسعار الغاز الطبيعي في أوروبا إلى أعلى مستوى لها على الإطلاق في آب، لكنها انخفضت منذ ذلك الحين بنحو الثلثين. بينما وصلت أسعار الفحم إلى أعلى مستوياتها على الإطلاق في تموز. ومن المتوقع أن تنخفض أسعار الطاقة خلال العامين المقبلين لكنها تظل أعلى بكثير من متوسطها في السنوات الخمس الأخيرة. ومن المتوقع أن يبلغ متوسط سعر خام برنت 92 دولارًا للبرميل في عام 2023، و80 دولارًا للبرميل في عام 2024. ومن المتوقع أيضًا أن تنخفض أسعار الغاز الطبيعي والفحم مع تراجع استهلاك الغاز الطبيعي وزيادة إنتاج الفحم. من المحتمل حدوث صدمات إضافية في أسواق الطاقة تزيد من حدة التقلّبات في أسعار الطاقة. وتعتبر اضطرابات الإمدادات من المخاطر الرئيسية، لا سيّما بالنسبة للنفط الخام والغاز الطبيعي. ويتمثل الخطر السلبي الرئيسي لأسواق الطاقة في الركود العالمي الوشيك، والذي قد يتسبّب في انخفاض ملحوظ في الطلب على الطاقة وانخفاض حادّ في الأسعار.

مؤشرات سوق الطاقة

1. النفط الخام

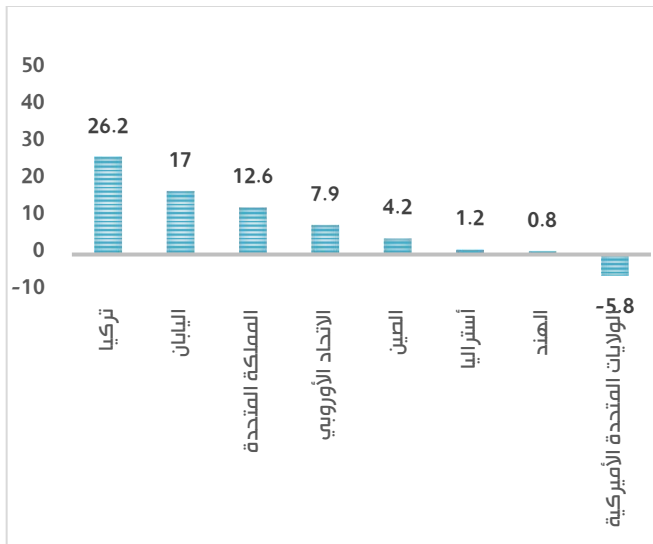
ونتيجة انخفاض قيمة العُملة على نطاق واسع، ارتفع سعر نفط خام برنت مؤقتًا بالعملة المحليّة في العديد من البلدان. من شباط 2022 إلى أيلول 2022، انخفض سعر خام برنت بالدولار الأميركي بنحو 6٪، لكنه ارتفع بالعملة المحليّة، بنسبة 7٪ في المتوسط، في الاقتصادات المتقدمة (باستثناء الولايات المتحدة الأميركية) وبنسبة 3٪ في بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية المستوردة للنفط. وتجدر الإشارة إلى أن حوالي 60٪ من بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية المستوردة للنفط شهدت زيادة في أسعار نفط برنت بالعملة المحليّة خلال هذه الفترة. وكانت الزيادات الأكبر في منطقة جنوب آسيا، بمتوسط زيادة بنسبة 13٪، وأكبر زيادة إجمالية في سريلانكا بنسبة 67٪. وتباطأ نمو استهلاك النفط الخام العالمي خلال عام 2022

تراجعت أسعار خام برنت بشكل حادّ خلال الربع الثالث من عام 2022، فقد انخفضت الأسعار بنسبة 25٪ في أيلول 2022 عن أعلى مستوياتها في حزيران. وشهدت أسعار النفط تقلبًا كبيرًا بسبب طغيان حالة عدم اليقين حول أساسيات سوق النفط. ويعكس الانخفاض في الأسعار مجموعة من العوامل: تباطؤ النمو العالمي والمخاوف المتزايدة بشأن الركود العالمي الوشيك، واستمرار القيود الوبائية في الصين، واستخدامات النفط الخام من الاحتياطات الاستراتيجية. وشهدت أسعار النفط انتعاشًا جزئيًا فارتفعت إلى 97 دولارًا للبرميل في تشرين الأول حيث اتفق أعضاء أوبك + على خفض الإنتاج بمقدار 2 مليون برميل يوميًا، ولكن ثبت أن هذا الانتعاش مؤقت لأن التخفيض الفعلي قد يكون أكثر بقليل من نصف الرقم المنشور.

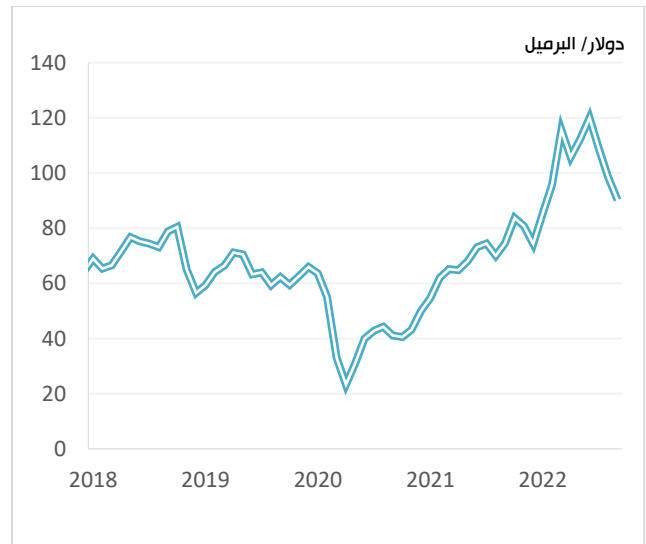
* المواكبة الاقتصادية: نعتى برصد أهم ما صدر من دراسات وبرامج وتقارير وتشريعات اقتصادية.

¹ World Bank. (2022). Commodity Markets Outlook: Pandemic, war, recession: Drivers of aluminum and copper prices.

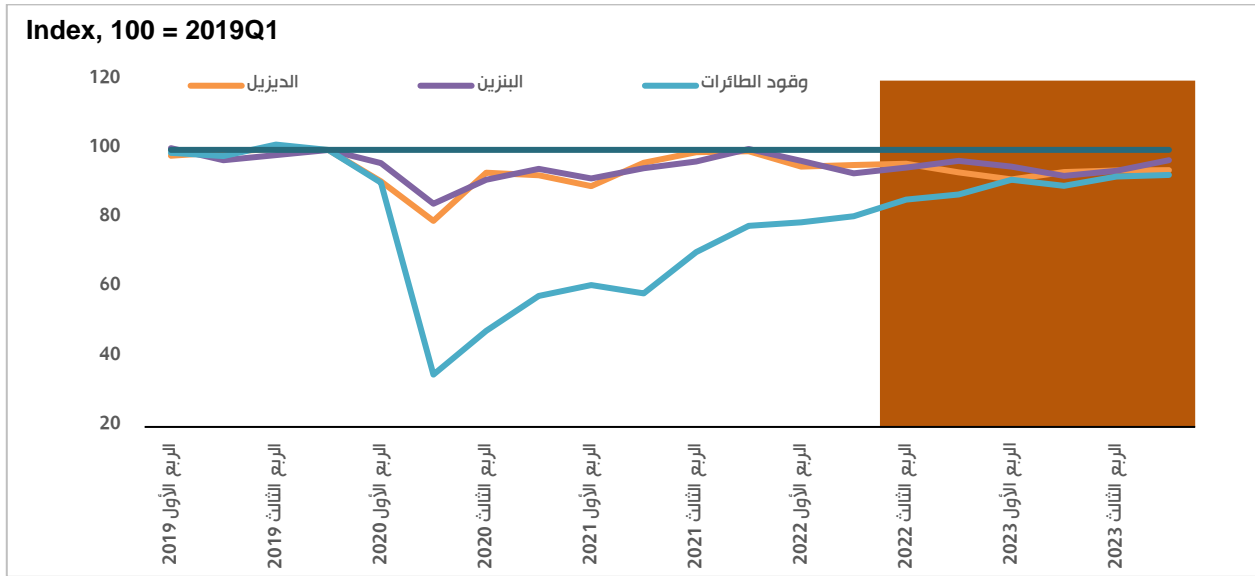
بسبب إغلاق COVID-19 في الصين وضعف الطلب في أماكن أخرى ولا سيما في الاقتصادات المتقدمة. تباطأ نمو استهلاك النفط بنسبة 1٪ (على أساس سنوي) في الربع الثالث من عام 2022، من 3.7٪ في المتوسط في النصف الأول من العام، ومن المتوقع أن يتحول إلى سالب في الربع الرابع من عام 2022. في الصين، أدت القيود المفروضة على التنقل وضعف النشاط الاقتصادي إلى انخفاض الطلب على النفط 7٪ تقريباً في الربع الثالث من عام 2022 (على أساس سنوي). وكان الطلب على النفط أكثر مرونة في أماكن أخرى، ويرجع ذلك جزئياً إلى الدعم الحكومي في شكل تخفيضات ضريبية على البنزين واستخدام دعم الوقود، لكنه لا يزال يتباطأ، ولا سيما في الاقتصادات المتقدمة مع تدهور نشاط الاقتصاد الكلي. تم تعويض التباطؤ في نمو الطلب على النفط جزئياً من خلال تحويل مولات الطاقة من الغاز الطبيعي إلى المنتجات النفطية (الديزل والفيول أويل بشكل أساسي) استجابةً لارتفاع أسعار الغاز الطبيعي. وتتوقع وكالة الطاقة الدولية (IEA) أن يرتفع استخدام المنتجات النفطية بدلاً من الغاز الطبيعي في توليد الطاقة والاستخدامات الصناعية الأخرى إلى حوالي 0.7 مليون برميل في اليوم في الربع الرابع من عام 2022، أي ضعف المستوى الذي كان عليه قبل عام (وأقل قليلاً من 1٪ من الاستهلاك العالمي). سيحدث ما يقرب من ثلثي التحويل في أوروبا. ومن بين المنتجات النفطية على نطاق أوسع، شهد الطلب على وقود الطائرات نموًا سريعاً بشكل خاص حيث تعافت السياحة بشكل مطرد، مع ارتفاع الاستهلاك في الاقتصادات المتقدمة بنسبة 20٪ في الربع الثالث من عام 2022 (على أساس سنوي). ومع ذلك، يظل استهلاك وقود الطائرات أقل من مستويات ما قبل الجائحة بنحو 14٪. وانخفض استهلاك البنزين والديزل بشكل طفيف. ارتفع إنتاج النفط العالمي بنسبة 2٪ في الربع الثالث من عام 2022 (ربع سنوي) وتعافى الآن إلى مستوى ما قبل الجائحة. وكان نصف الزيادة من أوبك وشركائها (أوبك +)، فارتفع الإنتاج بما يزيد قليلاً على 2٪ أو 1.1 مليون برميل في اليوم (ربع سنوي)، من جزاء زيادة أهداف الإنتاج وتعافي إنتاج ليبيا. ومع ذلك، فشلت معظم دول أوبك + الخاضعة لحصص الإنتاج في تحقيق أهدافها، وكان إنتاجها المشترك أقل بحوالي 3.5 مليون برميل في اليوم من هدف أيلول (الشكل A.3). في أيلول، كان أكبر عجز في الإنتاج مقارنة بالأهداف من روسيا (-1.3 مليون برميل في اليوم) ونيجيريا (-0.9 مليون برميل في اليوم) وكازاخستان (-0.5 مليون برميل في اليوم). وقد اتسعت الفجوة بين الأهداف والمخرجات الفعلية منذ بداية العام، بسبب القضايا التشغيلية والقيود المفروضة على القدرات.



رسم بياني رقم 2: التغير في أسعار خام برنت بالعملة المحلية

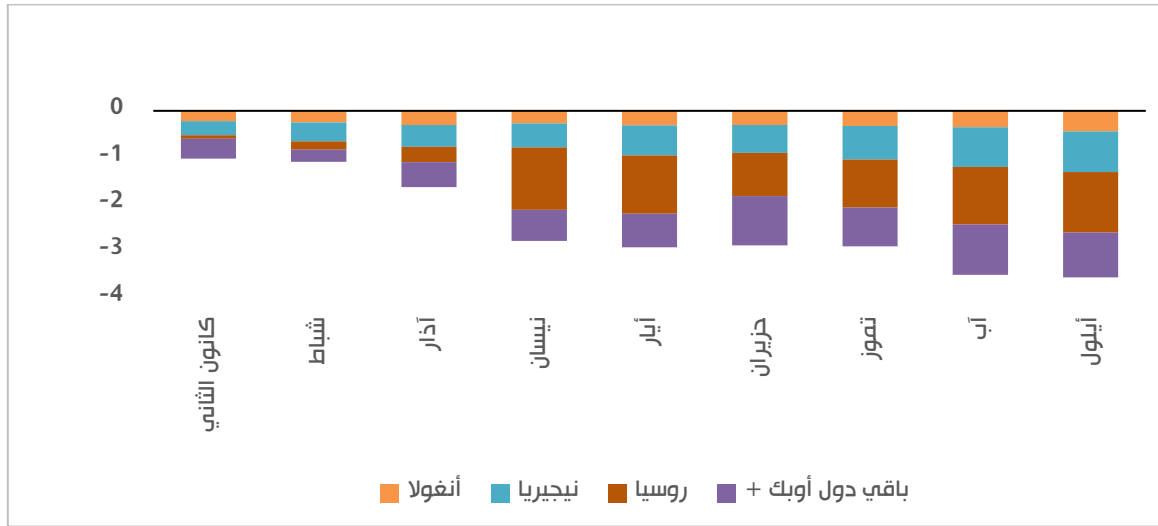


رسم بياني رقم 1: أسعار خام برنت

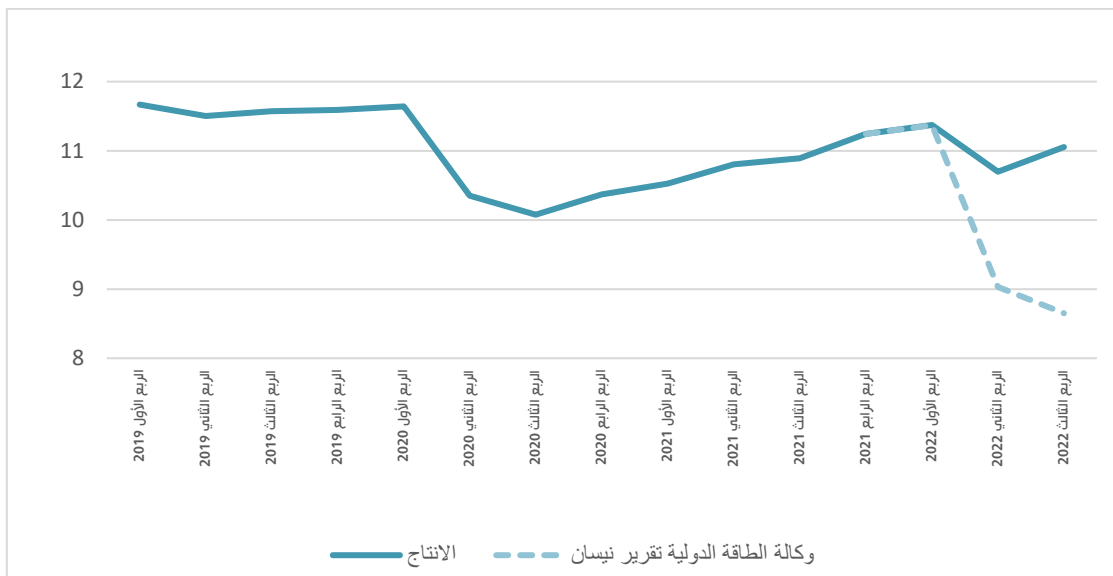


رسم بياني رقم 3: استهلاك المنتجات النفطية في الاقتصادات المتقدمة

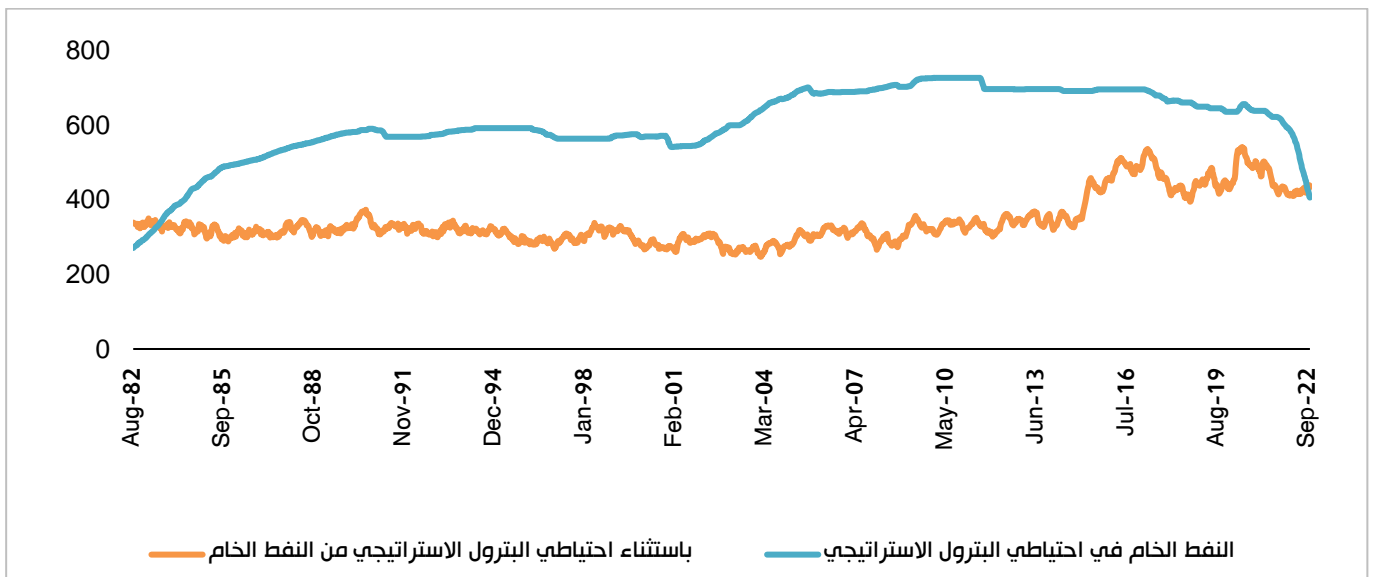
كان إجمالي إنتاج النفط في روسيا في الربع الثالث من عام 2022 أقل من مستويات ما قبل الحرب في أوكرانيا بحوالي 0.3 مليون برميل في اليوم. كان هذا انخفاضاً أقل بكثير من 2.5 إلى 3.0 مليون برميل في اليوم مما توقعته وكالة الطاقة الدولية في تقرير آفاق سوق النفط لشهر آذار. وقد تم دعم الإنتاج الروسي من خلال إعادة توجيه صادرات النفط من اقتصادات مجموعة السبع إلى دول أخرى، بما في ذلك الصين والهند وتركيا، في حين أن عقوبات الاتحاد الأوروبي تبدأ في كانون الأول 2022. اتفقت أوبك + في اجتماع تشرين الأول، على خفض حصص الإنتاج بمقدار 2 مليون برميل في اليوم اعتباراً من تشرين الثاني. من الناحية العملية، سيكون الانخفاض أكثر من نصف ذلك بقليل، حيث أن العديد من البلدان هي بالفعل أقل من أهدافها الحالية. بين المنتجين من خارج أوبك +، ارتفع إجمالي إنتاج النفط بمقدار 1 مليون برميل في اليوم في الربع الثالث من عام 2022 (ربع سنوي)، بقيادة الولايات المتحدة الأميركية وكندا والنرويج. وزاد إجمالي إنتاج النفط في الولايات المتحدة الأميركية بنحو 0.4 مليون برميل / اليوم في الربع الثالث من عام 2022 (ربع سنوي) ومن المتوقع أن يشهد زيادة مماثلة في الربع الرابع من عام 2022. وقد ارتفع إجمالي إنتاج النفط في الولايات المتحدة الأميركية إلى ذروته قبل انتشار الوباء، على الرغم من أنه ضمن ذلك ظل إنتاج النفط الخام أقل من الذروة بنحو مليون برميل يوميًا، يقابله ارتفاع إنتاج الغاز الطبيعي السائل. أما عدد منصات النفط، وهو مؤشر رئيسي لإنتاج النفط، فظل راكداً على نطاق واسع منذ منتصف حزيران. ركز منتجو النفط على إعادة الأموال النقدية إلى المساهمين وسط ضغوط المستثمرين بدلاً من الاستثمار في إنتاج جديد. بالإضافة إلى ذلك، تواجه الصناعة تكاليف أعلى للمدخلات مثل نقص العمالة والمعدات. وشهدت مخزونات النفط التي تسيطر عليها الصناعة في الاقتصادات المتقدمة انخفاضاً ثابتاً منذ شباط وانخفضت بنسبة 5٪ في آب 2022 مقارنة بالعام السابق. وقد حدث هذا الانخفاض على الرغم من سحب النفط الخام والمنتجات النفطية من الاحتياطي الاستراتيجية للدول الأعضاء في وكالة الطاقة الدولية. وقد بلغ إجمالي هذه السحوبات حوالي 180 مليون برميل من النفط من آذار إلى آب، بمعدل مليون برميل في اليوم، أو 1٪ من الاستهلاك العالمي. ويهدف السحب من المخزون إلى استقرار إمدادات النفط وسط الاضطرابات المتوقعة من الحرب في أوكرانيا. وقد سحبت الولايات المتحدة الأميركية حوالي 134 مليون برميل من النفط الخام من احتياطي البترول الاستراتيجي مما جعلها تصل إلى أدنى مستوى لها منذ عام 1984. كما أصبح احتياطي البترول الاستراتيجي الآن أصغر من كمية المخزونات التجارية. وجاءت بقية سحوبات المخزون من أوروبا وآسيا في شكل نفط خام ومنتجات نفطية.



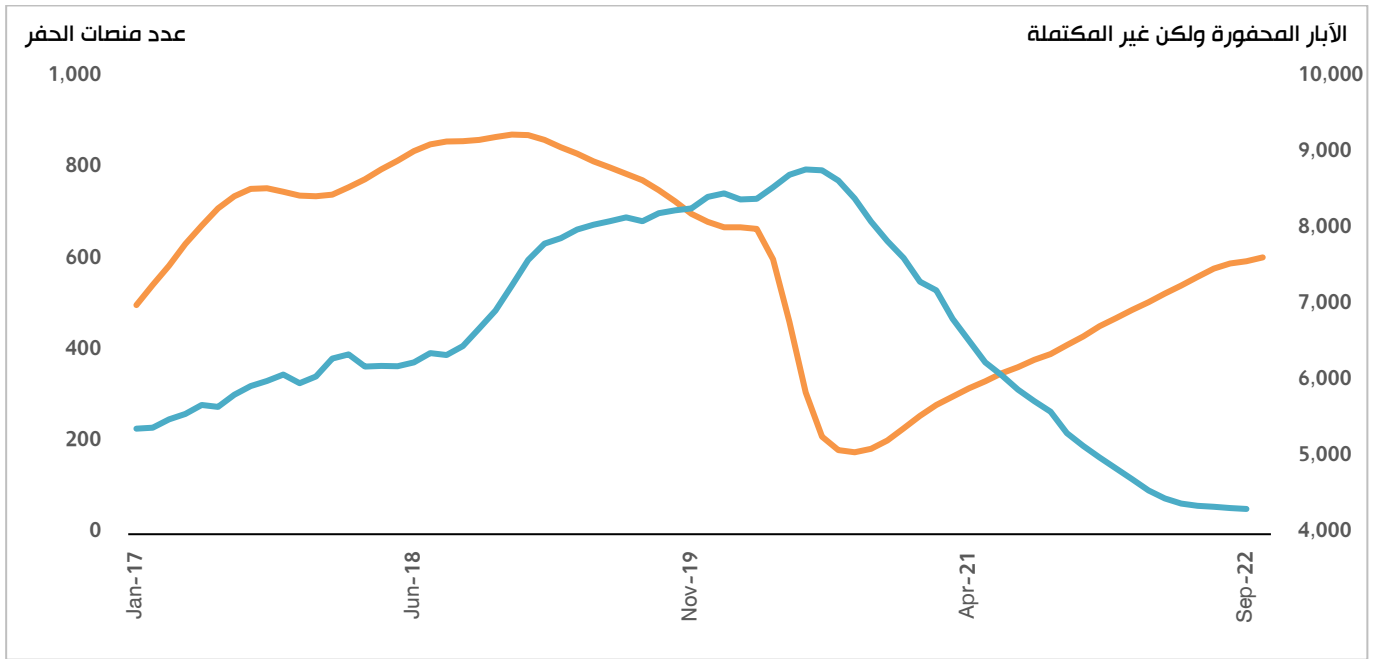
رسم بياني رقم 4: النقص في إنتاج أوبك + من الحصة (الكوتا)، 2022 (مليون برميل / اليوم)



رسم بياني رقم 5: إنتاج النفط الروسي (مليون برميل / اليوم)



رسم بياني رقم 6: مخزون النفط الأمريكي (مليون برميل / اليوم)



رسم بياني رقم 7: عدد منصات الحفر الأميركية وعدد الآبار المحفورة ولكن غير مكتملة

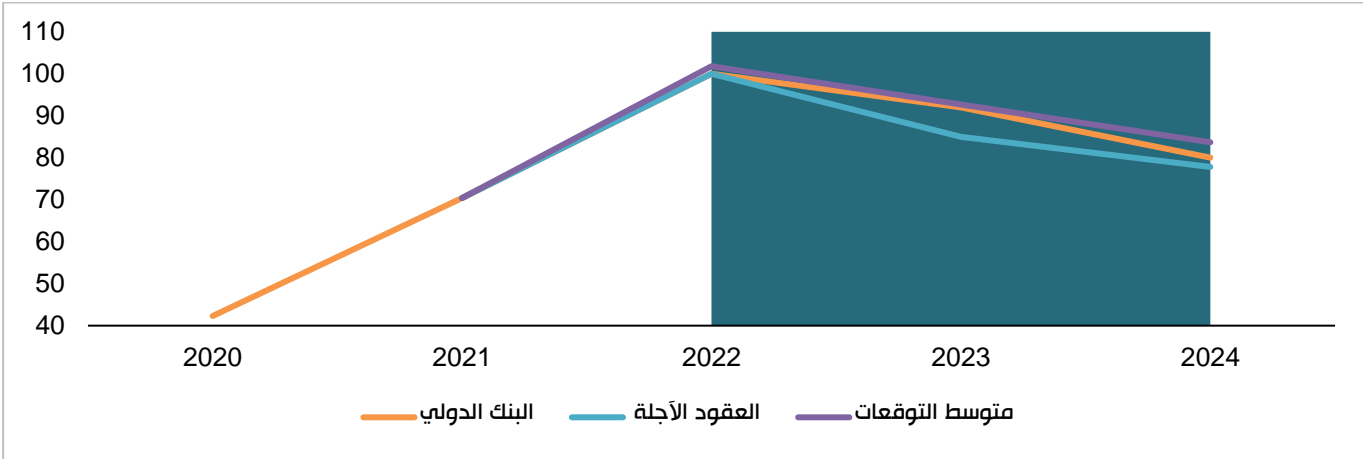
2. توقّعات الأسعار والمخاطر في سوق النفط الخام

من المتوقع أن يبلغ متوسط أسعار خام برنت 92 دولارًا للبرميل في عام 2023 (بالقرب من مستواها الحالي). قبل أن تنخفض إلى 80 دولارًا للبرميل في عام 2024؛ هذه التوقعات لا تختلف عن توقعات نيسان. وعلى الرغم من التيسير المتوقع ستظل الأسعار أعلى بكثير من متوسطها في السنوات الخمس الأخيرة البالغ 60 دولارًا للبرميل. وتفترض التوقعات تدهورًا في توقعات الاقتصاد الكلي يقابله زيادة التحوّل من الغاز الطبيعي إلى استهلاك النفط وانخفاض الإنتاج بين أوبك + (بما في ذلك روسيا). غير أن التوقعات غير مؤكدة إلى حد كبير، ومن المحتمل أن يكون استمرار تقلب الأسعار المرتفع مع مزيد من الارتفاعات على المدى القصير بسبب انخفاض مستويات الطاقة الفائضة والمخزونات، وحظر الاستيراد القادم من الاتحاد الأوروبي واحتمال حدوث ذلك.

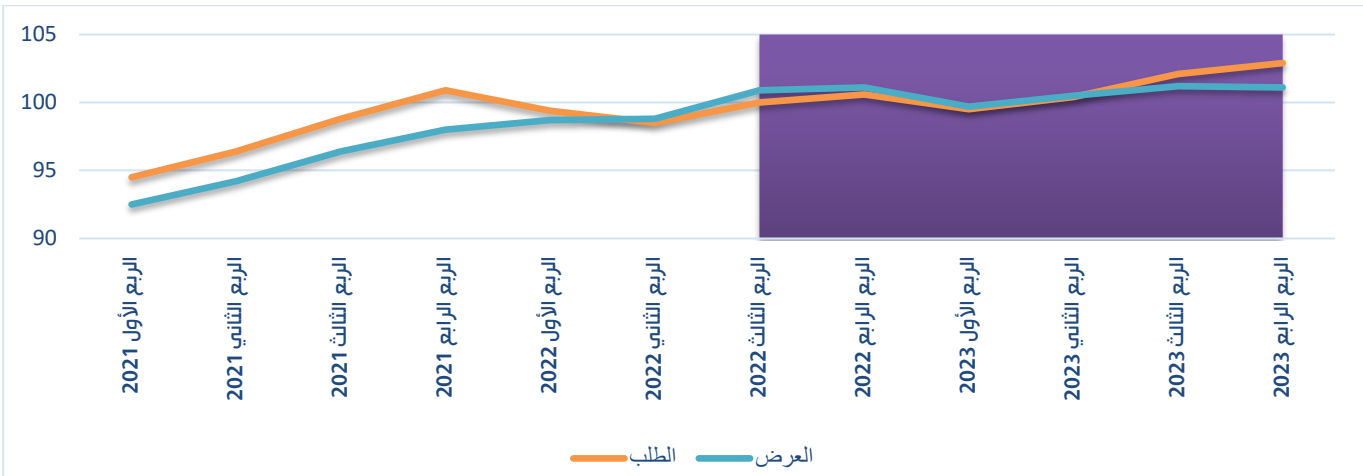
بعد الانتعاش إلى مستوى ما قبل الوباء بحلول نهاية عام 2022، من المتوقع أن يرتفع استهلاك النفط بنسبة 1.7% في عام 2023 إلى أعلى مستوى جديد على الإطلاق، وفقًا لتقييم وكالة الطاقة الدولية لشهر تشرين الأول. ومن المتوقع أن يتم دعم نمو استهلاك النفط في عام 2023 من خلال انتعاش الطلب في الصين، حيث تقلل البلاد تدريجيًا من قيود الوباء، مع زيادة التحوّل من الغاز الطبيعي إلى النفط. وتتوقع وكالة الطاقة الدولية أن التبدّل قد يؤدي إلى 0.7 مليون برميل في اليوم من الطلب الإضافي على النفط خلال فصل الشتاء. ومع ذلك، من المتوقع خارج آسيا أن يكون نمو الطلب على النفط ضئيلاً أو سلبياً بعض الشيء في عام 2023. ومن المتوقع أن يشهد إنتاج النفط زيادة أقل من 1% في عام 2023، وأن يشهد عدد قليل فقط من البلدان ارتفاعاً في الإنتاج، ولا سيما الولايات المتحدة الأميركية. في المقابل، من المتوقع أن ينخفض إنتاج النفط الخام لدى أوبك + بقيادة روسيا. بينما أعلنت منظمة أوبك + عن خفض رئيسي في أهداف الإنتاج بمقدار 2 مليون برميل في اليوم، فإنه في العديد من البلدان أقل بكثير من الهدف. على هذا النحو، قد يكون التخفيض الفعلي أكثر بقليل من نصف الرقم الرئيسي، وقد لا تشهد العديد من البلدان انخفاضاً في الإنتاج في عام 2023.

من المقرر أن ينخفض الإنتاج في روسيا بشكل حاد نتيجة فرض الاتحاد الأوروبي حظراً على النفط الخام الروسي (اعتباراً من 5 كانون الأول 2022) والمنتجات النفطية (اعتباراً من 5 شباط 2023) مما يقيد الوصول إلى خدمات التأمين والشحن. وتتوقع وكالة الطاقة الدولية أن ينخفض الإنتاج الروسي بمقدار 2 مليون برميل في اليوم في عام 2023 نتيجة للعقوبات. بالإضافة إلى ذلك من المتوقع أن تتوقف السحوبات من احتياطات النفط من المخزونات الاستراتيجية بحلول نهاية عام 2022. وقد ساهمت هذه الاحتياطات منذ آذار بنحو مليون برميل في اليوم من الإمدادات الإضافية للسوق، وفي غيابها كانت سوق النفط أكثر إضطراباً.

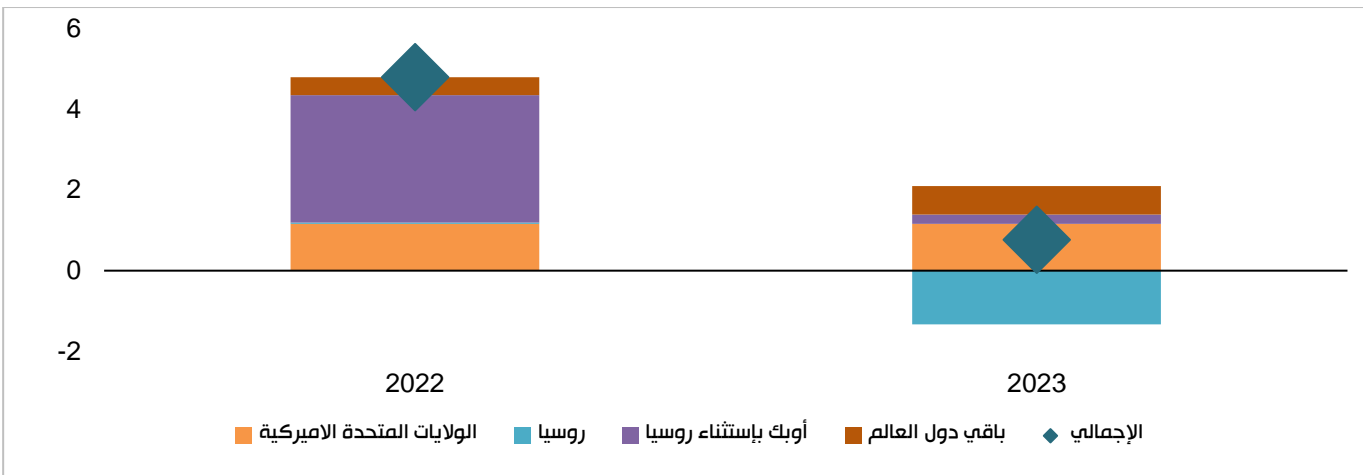
قد تتأثر توقّعات سوق النفط على المدى الطويل أيضًا بعواقب الحرب في أوكرانيا. وقد ينخفض الإنتاج الروسي من النفط الخام بشكل دائم بسبب خروج الشركات الأجنبية وانخفاض الوصول إلى رأس المال والتكنولوجيا الأجنبية والآلات. من المرجّح أيضًا أن تتغير أنماط التجارة في النفط الخام والمنتجات النفطية، مما قد يؤدي إلى زيادة تكاليف النقل. في الوقت نفسه، من المرجّح أن تؤدي مبادرات السياسة الحكومية المعلنة مؤخرًا، ويشمل ذلك في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، إلى تسريع انتقال الطاقة، بما في ذلك تدابير لتعزيز اعتماد المركبات الكهربائية وتعزيز كفاءة الوقود. وبالتالي يمكن التقليل من استهلاك النفط (وانبعاثات الكربون) على المدى المتوسط.



رسم بياني رقم 8: توقّعات أسعار البرميل (دولار للبرميل)



رسم بياني رقم 9: توقّعات العرض والطلب للنفط (دولار للبرميل)

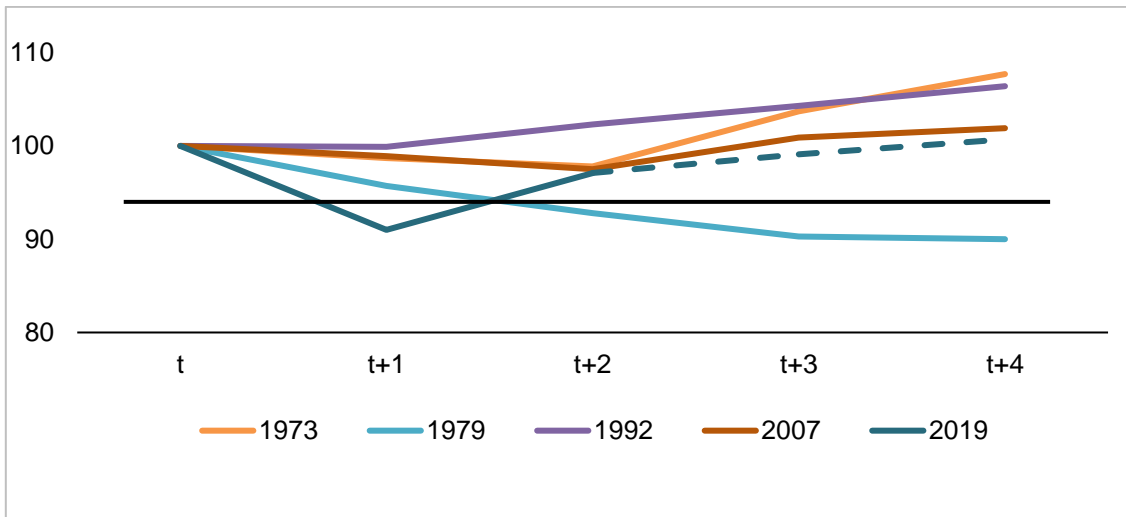


رسم بياني رقم 10: المساهمة في إنتاج النفط (نقاط مئوية)

هناك العديد من مخاطر الصعود والهبوط على توقعات الأسعار. وتنشأ مخاطر الهبوط في المقام الأول من التهديدات التي يتعرض لها الاستهلاك العالمي والناشئة عن الركود العالمي والقيود المطولة لفيروس كوفيد-19 في الصين. وتهيمن قضايا العرض على المخاطر الصعودية، بما في ذلك مدى تأثير الصادرات الروسية بالإجراءات التجارية الجديدة، وقرارات أوبك + بشأن التوريد، وخيبة الأمل المحتملة في الإنتاج من الولايات المتحدة الأمريكية، وانخفاض مستويات النفط الاستراتيجي.

قد يؤدي احتمال حدوث ركود عالمي إلى استهلاك أضعف بكثير للنفط. وقد تباطأ النمو العالمي ومن المتوقع أن يتباطأ أكثر في عام 2023، بسبب تشديد السياسة المتزامن، وتدهور الأوضاع المالية، وتراجع الثقة. وقد تؤدي الصدمات السلبية الإضافية، مثل ارتفاع التضخم أو الإجهاد المالي، إلى جعل الاقتصاد العالمي في حالة ركود (Sugawara 2022 و Kose و Guenette). تاريخياً، ارتبطت فترات الركود العالمي بانخفاضات كبيرة في استهلاك النفط، على الرغم من تفاوت شدتها. وقد حدث أكبر انخفاض في استهلاك النفط في الثمانينيات، مع انخفاض الاستهلاك لمدة أربع سنوات متتالية.

في حين أن حادثة الثمانينيات تحمل بعض أوجه التشابه مع توقعات الاقتصاد الكلي اليوم - ارتفاع التضخم، وتشديد السياسة النقدية، وارتفاع أسعار النفط - هناك ثلاث اختلافات رئيسية. أولاً، عكس جزء من الانخفاض في الطلب على النفط في الثمانينيات الاستعاضة عن أنواع الوقود البديلة لتوليد الكهرباء، ولا سيما الفحم والطاقة النووية (Baffes and Nagle 2022). ومع ذلك، يُستخدم القليل جداً من النفط في توليد الكهرباء اليوم. وبما أن النفط حالياً هو أحد أرخص مصادر الطاقة، فقد ارتفع استخدامه بالفعل بسبب التحول عن الغاز الطبيعي. ثانياً، خفضت الحكومات الضرائب وفرضت دعماً على النفط، وخاصة البنزين، مما سيخفف من تأثير ارتفاع الأسعار على الاستهلاك. ثالثاً، إن حصة النفط في الناتج المحلي الإجمالي أقل بكثير اليوم، خاصة في الاقتصادات المتقدمة، لذلك قد يكون المستهلكون أقل استجابة للأسعار المرتفعة مقارنة بالماضي.



رسم بياني رقم 11: التغيرات في الطلب على النفط مع فترات الركود (المؤشر = 100)

سيعتمد المعروض العالمي من النفط على مدى الاضطرابات في الصادرات الروسية، وقرارات إنتاج أوبك +، والاستجابة الاستثمارية لشركات النفط الأمريكية. في الوقت الحالي، تتوقع وكالة الطاقة الدولية أن تنخفض الصادرات الروسية بنحو 1.5 مليون برميل يومياً بسبب العقوبات الإضافية، ولكن هناك قدرًا كبيرًا من عدم اليقين حول هذه التقديرات. يمكن أن يساعد الحد الأقصى المقترح لأسعار النفط لمجموعة السبع في الحفاظ على تدفق النفط من روسيا، لكن لم يتم اختباره وسيحتاج إلى مشاركة بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية الكبيرة لتحقيق أهدافه. وقالت روسيا أيضًا إنها لن تتاجر مع الدول المشاركة في سقف الأسعار. وفي حين قد يحدث اضطراب كبير في الصادرات الروسية على المدى القصير بسبب تعطل طرق التجارة فقد يجد المشاركون في السوق طرقاً للالتفاف على العقوبات، كما حدث غالباً مع حلقات العقوبات الأخرى.

بالنسبة لأوبك + على نطاق أوسع، أظهرت المجموعة استعدادًا لتغيير أهداف الإنتاج لدعم الأسعار. في حين أن الاتفاقية الحالية من المقرر أن تستمر حتى نهاية عام 2023 فمن الممكن أن تقوم المجموعة بخفض الإنتاج أكثر في حالة طلب أضعف من المتوقع. إن العديد من البلدان تنتج بالفعل أقل من الهدف الجديد، وهناك مخاوف أوسع بشأن انخفاض مستويات الطاقة

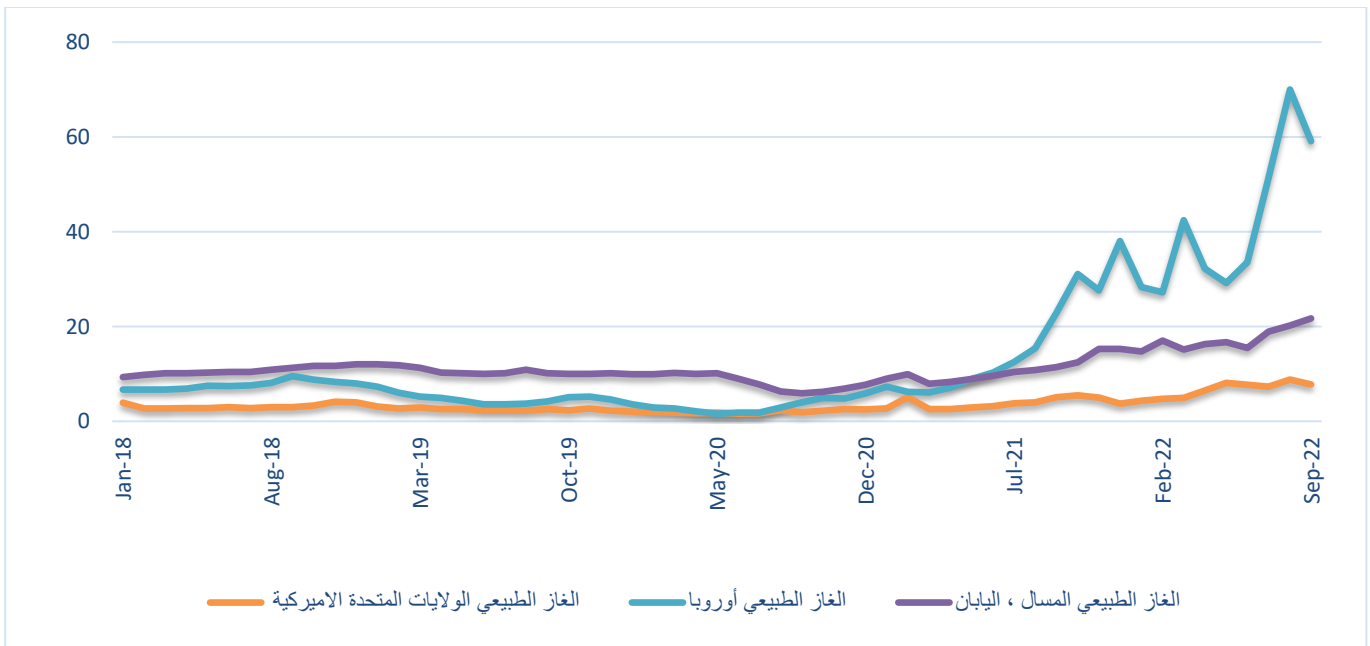
الفائضة. ولأن مستوى الطاقة الفائضة من أوبك + منخفضاً عند حوالي 3.5% من الاستهلاك العالمي ويتركز في المملكة العربية السعودية (2 مليون برميل في اليوم) والإمارات (0.7 مليون برميل في اليوم) والعراق (0.3 مليون برميل في اليوم).
تفترض توقعات الإنتاج زيادات كبيرة في الولايات المتحدة الأميركية. ومع ذلك قد يكون الإنتاج أضعف من المتوقع إذا استمرت الشركات في إعطاء الأولوية للربحية على الإنتاج الجديد. بالإضافة إلى ذلك فإن أسعار الفائدة المرتفعة، وتكاليف الإنتاج المرتفعة، والنقص في المدخلات الرئيسية، ستجعل المشاريع الجديدة أكثر تكلفة. وقد انخفض مخزون الآبار المحفورة ولكن غير المكتملة (DUC) إلى أدنى مستوى له على الإطلاق وذلك بنسبة 50% مقارنة بذروته في حزيران 2020، حيث اختارت الشركات تطوير هذه الآبار بدلاً من حفر آبار جديدة. وهذا يقلل من قدرة الشركات على زيادة الإنتاج عبر هذه القناة.
إن إطلاق المزيد من احتياطي النفط الاستراتيجية من شأنه أن يخاطر بتقليل المخزونات الوقائية للإمداد. وقد تؤدي طفرات الأسعار الإضافية إلى المزيد من الإفراج عن المخزون، ولكن هذا يُنذر بترك المخزونات العالمية الاستراتيجية عند مستويات منخفضة للغاية، ويقترب احتياطي البترول الاستراتيجي الأمريكي حالياً من 400 مليون برميل، انخفاضاً من الذروة التي بلغت 727 مليون برميل في عام 2010. بالإضافة إلى ذلك، من المرجح أن تحتاج المخزونات إلى إعادة تعبئتها في المستقبل، مما يمثل مصدرًا إضافيًا للطلب. في حين أن الجدول الزمني الدقيق غير معروف، أشارت الولايات المتحدة الأميركية إلى أنها ستعيد ملء احتياطي البترول الاستراتيجي بسعر يتراوح بين 67 و72 دولارًا للبرميل، وبالتالي من المحتمل أن تضع حدًا مؤقتًا للأسعار. إن مخاطر الاتجاه الصعودي والهبوط قد يقابل بعضها بعضًا. يمكن تعويض الطلب الأضعف من المتوقع من خلال انخفاض إنتاج أوبك + وإعادة تعبئة المخزونات الاستراتيجية، مما قد يحد من المدى الذي يمكن أن تنخفض فيه الأسعار. في المقابل، إذا كان الطلب أعلى من المتوقع نتيجة للنمو العالمي الأقوى، أو كان العرض من روسيا أو الولايات المتحدة أقل مما كان متوقعًا، يمكن سدّ الفجوة بإصدارات إضافية من المخزونات الاستراتيجية أو من طاقة إنتاج أوبك + الفائضة. ومع ذلك قد تُستهلك هذه الاحتياطي وتزيد من مخاطر حدوث ارتفاعات الأسعار الإضافية في المستقبل.

3. الغاز الطبيعي

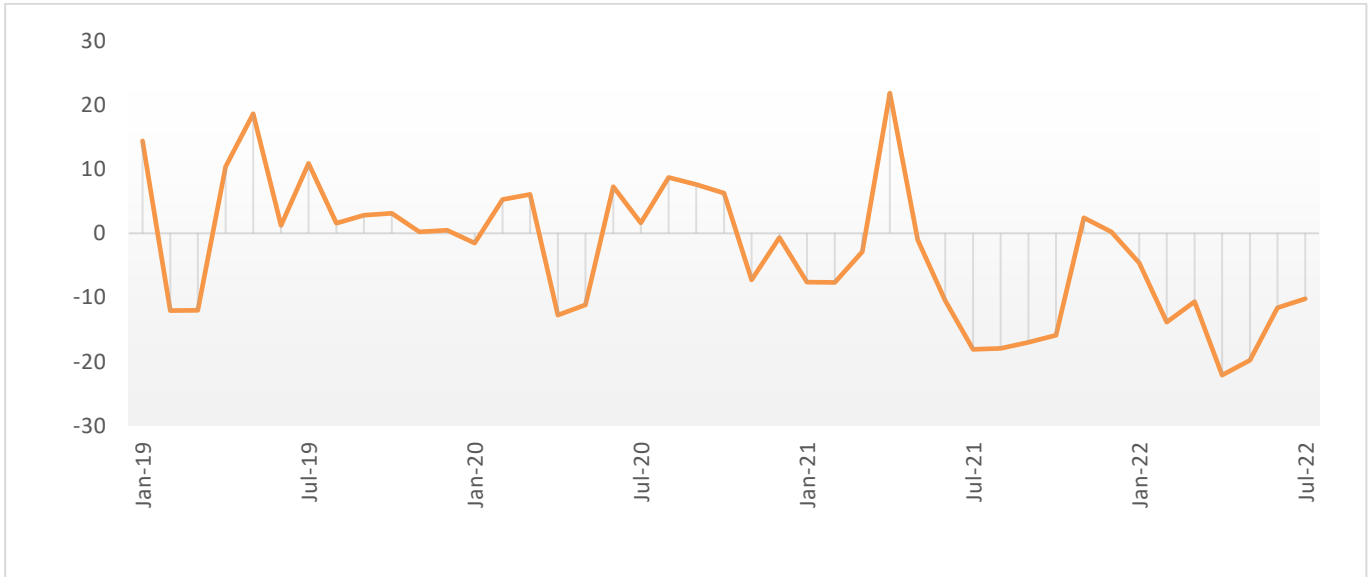
كانت أسعار الغاز الطبيعي متقلبة بشكل استثنائي، وبلغت بعض المعايير القياسية أعلى مستوياتها على الإطلاق في الربع الثالث من عام 2022 قبل أن تنخفض بشكل حاد. وبينما أصبح سوق الغاز الطبيعي يقترب بشكل كبير ليصبح عالميًا مثل النفط، لا تزال هناك فروق حادة في الأسعار بسبب ديناميكيات العرض المختلفة. وبلغ الغاز الطبيعي الأوروبي أعلى مستوى له على الإطلاق عند 70 دولارًا / مليون وحدة حرارية بريطانية في آب 2022 بسبب الإجراءات العدوانية التي اتخذتها العديد من الدول الأوروبية لاستيراد الغاز الطبيعي المسال (LNG) لإعادة بناء مخزونها وتعويض انخفاض تدفقات الغاز من روسيا. (قطعت روسيا تدفقات خطوط الأنابيب إلى معظم الدول الأوروبية خلال الربع الثالث من عام 2022).
انخفضت الأسعار لاحقاً إلى 45 دولارًا / مليون وحدة حرارية بريطانية في النصف الأول من تشرين الأول حيث امتلأت المخزونات قبل الموعد المحدد، وخفض المستهلكون استهلاكهم استجابة لارتفاع الأسعار والطقس الأكثر دفئاً من المعتاد. وارتفعت أسعار العقود اليابانية إلى مستوى قياسي في أيلول، وإن كان أقل بكثير من الأسعار الأوروبية. وارتفعت أسعار الغاز الطبيعي في الولايات المتحدة الأميركية إلى 8.8 دولار / مليون وحدة حرارية بريطانية في آب، وهو أعلى مستوى لها منذ عام 2008، وسط طلب محلي قوي وصادرات قياسية من الغاز الطبيعي المسال، لكنها انخفضت لاحقاً في أيلول وتشرين الأول.
كانت أسواق الغاز الطبيعي مدفوعة، إلى حد كبير، بالتطورات في أوروبا، التي أدت إلى تحولات كبيرة في أنماط التجارة. وانخفضت صادرات الغاز الطبيعي عبر خط الأنابيب من روسيا إلى أوروبا بشكل حاد، مما دفع أوروبا إلى التحول إلى سوق الغاز الطبيعي المسال كبديل رئيسي لها (بالإضافة إلى بعض التدفقات الإضافية لخطوط الأنابيب من بحر الشمال وشمال إفريقيا). وارتفعت واردات الغاز الطبيعي المسال بشكل حاد للمساعدة في إعادة ملء المخزونات قبل الشتاء.
كانت المخزونات أقل بكثير من مستوياتها النموذجية في وقت سابق من العام، ولكنها وصلت إلى 90% من طاقتها بحلول تشرين الأول، أي أعلى من المتوسط. وكانت هناك حاجة أيضاً لواردات الغاز الطبيعي المسال للتعويض عن انخفاض إنتاج الكهرباء من الطاقة الكهرومائية بسبب الجفاف (البرتغال وإسبانيا)، والطاقة النووية بسبب مشكلات الصيانة وتصريف المياه بسبب موجات الحرارة (فرنسا).

في شهر آب، أدى ارتفاع سعر الغاز الطبيعي المسال القياسي في أوروبا بسبب ارتفاع الطلب إلى إعادة توجيه شحنات الغاز الطبيعي المسال المتجهة إلى دول أخرى إلى السوق الأوروبية الأكثر ربحية. وقد أسفر ذلك عن انقطاع التيار الكهربائي على نطاق واسع في بعض البلدان، مثل بنغلاديش وباكستان، التي لم تكن قادرة على التنافس مع أوروبا لشراء شحنات الغاز الطبيعي المسال في السوق الفورية. وفشلت زيادة استخدام البدائل مثل النفط في تلبية احتياجات الطاقة، يشتري مستوردون كبار آخرون للغاز الطبيعي المسال، بما في ذلك اليابان وكوريا الجنوبية، المزيد من الغاز الطبيعي المسال من خلال عقود طويلة الأجل وكانوا أقل تأثرًا بالارتفاع في الأسعار الفورية. ومع ذلك سعى كلا البلدين إلى التنويع بعيدًا عن الغاز الطبيعي، بما في ذلك عن طريق إعادة تشغيل الطاقة النووية المخطط لها. وقد انخفض استهلاك الغاز الطبيعي بشكل عام في الربع الثالث من عام 2022. في أوروبا، انخفض الطلب بنحو 10٪. ويعزى هذا الانخفاض إلى تدمير الطلب - انخفاض في الطلب بسبب استمرار ارتفاع الأسعار - في الصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة، مثل مصانع الأسمدة، مما أدى إلى تقليص الإنتاج، والتحول الواسع إلى أنواع الوقود الأخرى في توليد الطاقة؛ والتخفيضات في الاستخدام من قبل الأسر استجابة لارتفاع الأسعار. وساهم الطقس المعتدل في تقليل الطلب في تشرين الأول. وقد ساعدت السياسات الحكومية في تقليل استهلاك الطاقة، وخاصة الغاز الطبيعي، على انخفاض الطلب.

تأثر الاستهلاك أيضًا بالطقس. في البرازيل، أدى الانتعاش الكبير في توليد الطاقة الكهرومائية بعد سنوات الجفاف في عام 2021 إلى انخفاض حاد في استهلاك الغاز الطبيعي. في الولايات المتحدة الأمريكية، كان الطلب على الغاز الطبيعي قويًا في عام 2022، ولكن كان هناك بديل أقل للفحم بالنظر إلى فرق السعر الأصغر بين نوعي الوقود. وانخفض إنتاج الغاز الطبيعي بشكل حاد في روسيا - انخفض بنسبة 17٪ في آب 2022 (على أساس سنوي) - حيث لا يوجد لدى الدولة خيارات كثيرة لإعادة توجيه صادراتها نظرًا لاعتمادها على خطوط الأنابيب إلى أوروبا. وقد تم تعويض هذا النقص جزئيًا من خلال زيادة الإمدادات من البلدان الأخرى. وارتفع الإنتاج في الولايات المتحدة بنسبة 10٪ في الربع الثالث من عام 2022 (على أساس سنوي). يتزايد عدد منصات الغاز الطبيعي، كما أن هناك زيادة في الإنتاج المرتبط بإنتاج النفط الخام. وصلت صادرات الغاز الطبيعي المسال من الولايات المتحدة الأمريكية إلى مستوى قياسي في أيار، مع زيادة كبيرة في الصادرات إلى أوروبا، على الرغم من انخفاضها في حزيران بعد الانفجار الذي وقع في محطة فرييبورت للغاز الطبيعي المسال، ويمثل هذا المرفق حوالي 17٪ من قدرة تصدير الغاز الطبيعي المسال في الولايات المتحدة الأمريكية. وارتفع الإنتاج بشكل طفيف في بلدان أخرى وسط ارتفاع الأسعار، بما في ذلك أستراليا ومصر وقطر.



رسم بياني رقم 12: أسعار الغاز الطبيعي (دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية)



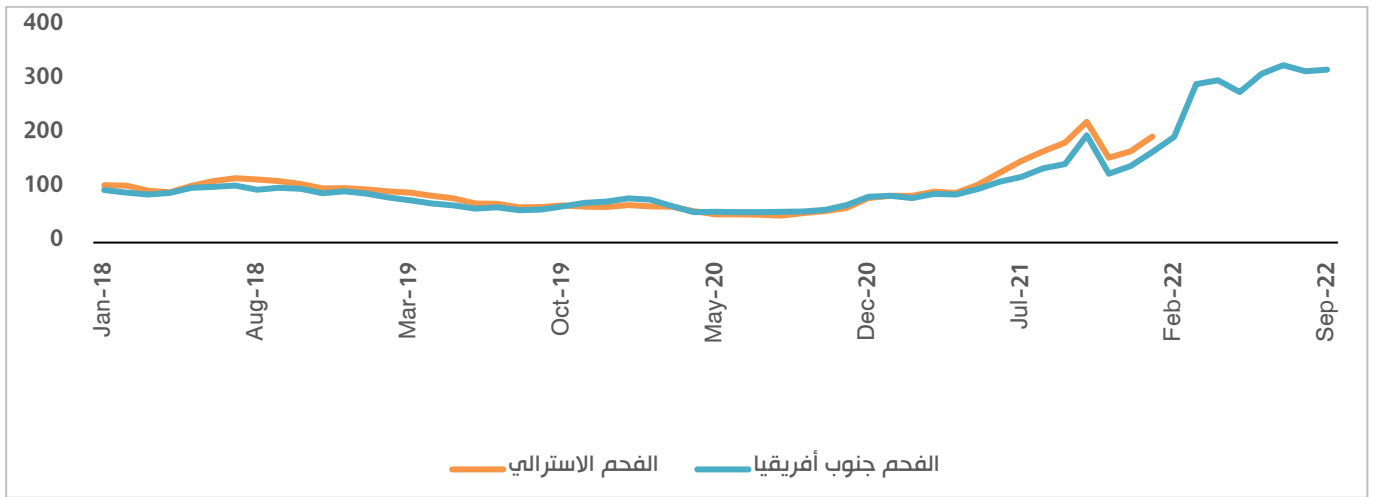
رسم بياني رقم 13: التغير في استهلاك الغاز الطبيعي في أوروبا (التغير السنوي)

4. سوق الفحم

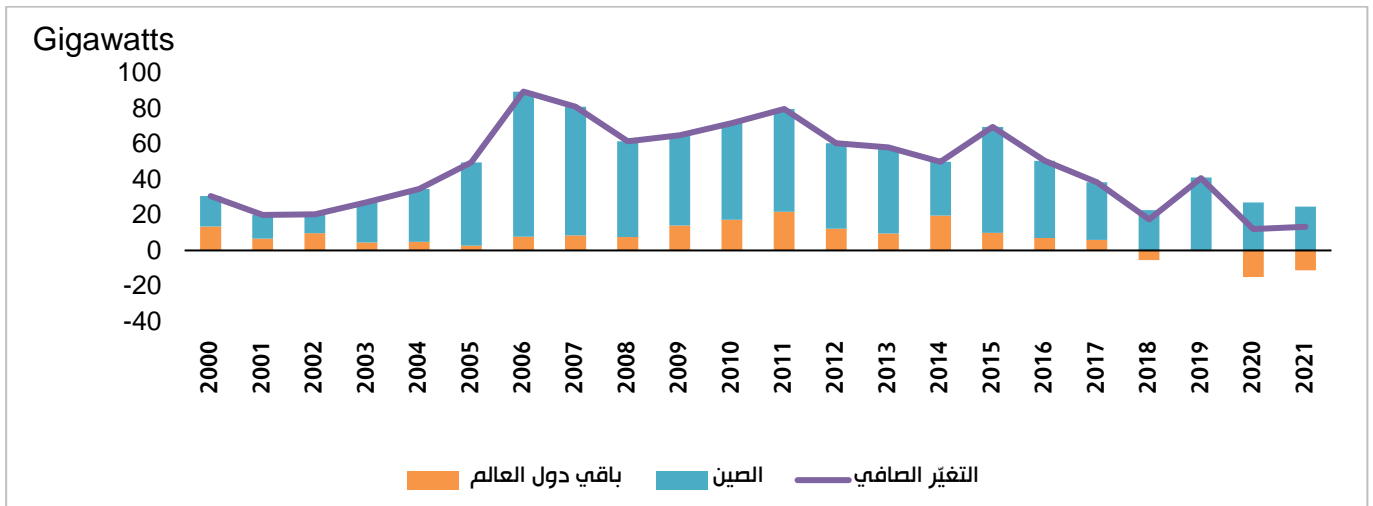
استمرت أسعار الفحم في الارتفاع في الربع الثالث من عام 2022، حيث وصلت إلى أعلى مستوى لها على الإطلاق عند 330 دولارًا للطن المتري في تموز، ثم استقرت على نطاق واسع بعد ذلك. وقد تأثرت التطورات في أسواق الفحم بشدة بارتفاع أسعار الغاز الطبيعي، مما شجّع العديد من البلدان على التحوّل من الغاز الطبيعي إلى الفحم في توليد الطاقة. وهذا انعكاس واضح لاتجاه أوسع للتقاعد من محطات الفحم. بالإضافة إلى ذلك، حققت أسعار الفحم الحراري (المستخدم بشكل رئيسي في توليد الطاقة) ارتفاعاً أعلى بكثير من سعر الفحم المعدني (المستخدم في صناعة الصلب)، مما تسبب في خلط بعض الفحم المعدني منخفض الدرجة في محطات توليد الطاقة.

زاد الاستهلاك العالمي للفحم. في أوروبا، أعادت عدّة دول فتح محطات توليد الطاقة بالفحم أو زادت من استخدامها. كما ارتفع الاستهلاك في الصين في الربع الثالث من عام 2022 حيث كانت هناك حاجة إلى زيادة توليد الفحم لتعويض انخفاض إنتاج الطاقة الكهرومائية (الناجم عن حالات الجفاف الشديد). في المقابل، انخفض استهلاك الفحم في الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 12% في الربع الثالث من عام 2022. يرجع هذا جزئياً إلى حالات التقاعد المستمرة لمحطات الفحم، ولكن أيضاً لأن فرق السعر بين الفحم والغاز الطبيعي أقل بكثير في الولايات المتحدة الأمريكية منه في البلدان الأخرى بسبب وفرة إنتاج الغاز الطبيعي.

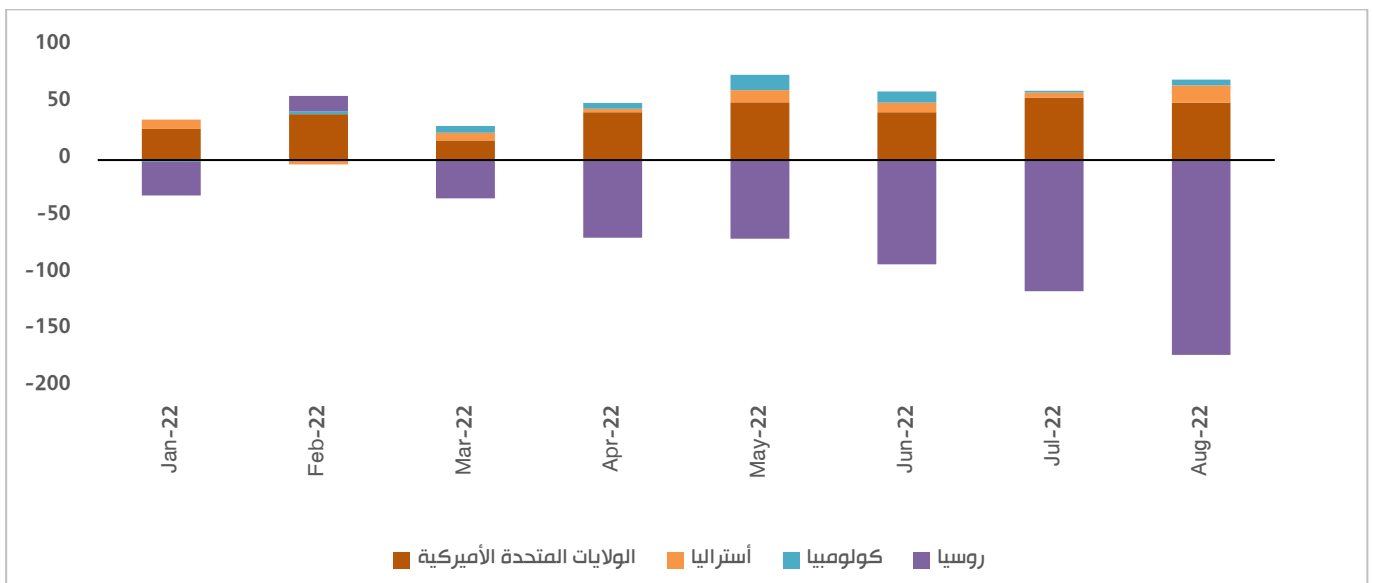
ارتفع إنتاج الفحم في العديد من البلدان. في الصين، كان إنتاج الفحم أعلى بنسبة 11% في الأشهر الثمانية الأولى من عام 2022 مقارنة بالعام السابق. في الهند، كان الإنتاج أعلى بنسبة 21% في الأشهر التسعة الأولى من عام 2022 مقارنة بعام 2021. نظراً لأن كلاً من الصين والهند من مستوردي الفحم، فإن زيادة الإنتاج المحلي تقلل من وارداتهما من البلدان الأخرى. زادت الصادرات من إندونيسيا - أكبر مصدر للفحم في العالم - بعد انتهاء حظر التصدير المؤقت للبلاد في كانون الثاني وذلك على الرغم من الإعلان عن حظر جزئي جديد في آب. في المقابل، تراجعت صادرات أستراليا هذا العام بسبب سوء الأحوال الجوية. وتعطل الإنتاج في جنوب إفريقيا بسبب قيود قدرة السكك الحديدية والطقس، على الرغم من ارتفاع الصادرات إلى أوروبا. أدّى حظر الاتحاد الأوروبي على واردات الفحم الروسي في آب إلى تغيير التدفّقات التجارية، حيث استوردت أوروبا المزيد من الفحم من كولومبيا وجنوب إفريقيا والولايات المتحدة الأمريكية وحتى أستراليا. وفي الوقت نفسه، غيرت روسيا مسار الشحنات التي كانت ستذهب عادةً إلى الاتحاد الأوروبي إلى دول أخرى، بما في ذلك الهند وتركيا. وأدّت عمليات التحويل هذه إلى زيادة كبيرة في مسافات النقل وبالتالي ارتفاع تكاليف النقل، نظراً لأن الفحم ضخم ومكثّف في النقل.



رسم بياني رقم 14: أسعار الفحم (دولار/ الطن المترى)



رسم بياني رقم 15: صافي إضافات مصانع الفحم الجديدة



رسم بياني رقم 16: نمو واردات الفحم من الاتحاد الأوروبي، بلدان مختارة (التغير السنوي في واردات الفحم بملايين الأطنان)

5. التوقعات والمخاطر لأسعار الغاز والفحم

من المتوقع أن تنخفض أسعار الغاز الطبيعي والفحم في عامي 2023 و2024، لكنها تظل عند مستويات أعلى بكثير من متوسطها خلال عامي 2017 و2021. بحلول عام 2024، من المتوقع أن تضاعف أسعار الفحم الأسترالي والغاز الطبيعي في الولايات المتحدة الأميركية متوسطها على مدى السنوات الخمس الماضية، في حين أن أسعار الغاز الطبيعي في أوروبا يمكن أن تكون أعلى بأربعة أضعاف. يرجع التراجع المتوقع للأسعار في العام المقبل إلى ضعف الطلب على الغاز الطبيعي حيث تقلص الأسر والصناعات استهلاكها وتحويل إلى البدائل، في حين من المتوقع أن يزداد إنتاج الفحم بشكل كبير مع زيادة الصين والهند ومصدري الفحم الرئيسيين للإنتاج. قد يؤدي التحويل عن الغاز الطبيعي إلى تعريض أهداف تغير المناخ للخطر، نظرًا لأن الوقود الأحفوري البديل يحتوي على نسبة أعلى من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون.

ستعتمد التوقعات بشأن الغاز الطبيعي على شدة الشتاء في أوروبا وقدرة المستهلكين على تقليل طلبهم. في حين أن التوقعات الحالية تشير إلى شتاء معتدل، إلا أن النتيجة الأسوأ تؤدي إلى انخفاض مستويات المخزون بنهاية الشتاء. وسيكون تنسيق السياسات بين المستوردين الرئيسيين أمرًا حيويًا لضمان عبء عادل من ارتفاع أسعار الطاقة أو انقطاع الطاقة. وقد أعلن الاتحاد الأوروبي عن عدة سياسات لمحاولة معالجة هذه التحديات، بما في ذلك الشراء المشترك للغاز، والتركيز على تقليل الطلب، كما تمت مناقشة تحديد سقف لسعر الغاز الطبيعي، غير أنه، يجب موازنة ذلك مع توفير إمدادات كافية.

ستواجه أوروبا المزيد من التحديات في تجديد المخزونات الصيف المقبل وسط خسارة واردات الغاز الروسي. وتتوقع وكالة الطاقة الدولية أن واردات الغاز الطبيعي المسال الأوروبية ستزيد 60 مليار متر مكعب في عام 2023، بمساعدة محطات الاستيراد الجديدة، بما في ذلك المحطات العائمة. ومع ذلك، فإن هذه الزيادة تزيد على ضعف الزيادة المتوقعة في قدرة تصدير الغاز الطبيعي المسال العالمية، والتي ستواصل الضغط التصاعدي على الأسعار حيث تتنافس أوروبا مع الأسواق الأخرى. وقد تستمر الاضطرابات التي شهدتها بعض مستوردي الغاز الطبيعي المسال هذا العام حتى عام 2023. مع احتمال إلحاق الضرر بالبنية التحتية الحيوية، كما لوحظ مع الانفجارات التي حدثت على خط أنابيب نوردرستريم 1 و2 في أيلول. علمًا بأن خطوط الأنابيب، طويلة جدًا وبالتالي يصعب حمايتها، في حين أن محطات الغاز الطبيعي المسال شديدة التركيز.

كما هو الحال مع النفط الخام، يمثل تباطؤ النمو العالمي خطرًا سلبيًا رئيسيًا على توقعات كل من الغاز الطبيعي والفحم للعام المقبل. بالإضافة إلى ذلك، فإن إعلانات السياسة الحكومية الأخيرة، بما في ذلك في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأميركية، لزيادة قدرة الطاقة المتجددة بشكل حاد وتقليل استهلاك الطاقة الإجمالي يمكن أن يقلل من استهلاك الغاز الطبيعي والفحم، على المدى القصير والمتوسط. وقد يكون النمو المستقبلي في استهلاك الغاز الطبيعي أضعف مما كان متوقعًا لأن التقلبات الحادة في الأسعار وعدم القدرة على الوصول إلى الغاز الطبيعي المسال قد يدفع بعض البلدان إلى إعادة تقييم دوره كوقود موثوق. ويعكس ذلك جزئيًا، خفض وكالة الطاقة الدولية توقعاتها لنمو استهلاك الغاز الطبيعي خلال السنوات الخمس المقبلة بمقدار النصف.

سيعتمد تأثير هذا التغيير على انبعاثات الكربون على مدى تفضيل البلدان لمصادر الطاقة المتجددة أو الفحم بدلًا من الغاز الطبيعي. بالإضافة إلى ذلك قد تعطي البلدان الأولوية للعقود طويلة الأجل ذات الأسعار الثابتة على المشتريات في السوق الفورية.

على المدى الطويل، قد يتطلب احتمال استمرار ارتفاع أسعار الطاقة تحولًا في الاستراتيجيات الصناعية في بعض الدول الأوروبية التي اعتمدت تاريخيًا على واردات الغاز الطبيعي عبر خط أنابيب من روسيا. في الواقع، أدت أسعار الطاقة المرتفعة بالفعل إلى إغلاق السعة في بعض الصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة، بما في ذلك الأسمدة، والكيماويات، ومعالج المعادن، والتحويلات في عمليات التصنيع من بين أمور أخرى.